

الصناعات التحويلية في قطر – دراسة تحليلية للفترة 2011-2016

Manufacturing Industries in Qatar – An Analytical Study for the Period 2011-2016

د/ سعود وسيلة، أستاذ مساعد ب ، جامعة العقيد أكلي محند أولحاج بالبويرة - الجزائر

د/ بلقاسم رايح، أستاذ محاضر أ، جامعة العقيد أكلي محند أولحاج بالبويرة – الجزائر

تاريخ الاستلام	تاريخ المراجعة	تاريخ القبول
07/03/2017	29/04/2017	15/05/2017

مستخلص:

تعد الصناعة التحويلية إحدى أهم فروع قطاع الصناعة، والذي يعد مفتاحا رئيسيا في عملية التنمية الاقتصادية، ويؤثر بصفة مباشرة أو غير مباشرة على العديد من القطاعات الأخرى. وقد جاءت هذه الدراسة لتحليل واقع الصناعة التحويلية في دولة قطر التي تعد من الدول العربية التي اتجهت في السنوات الماضية إلى اتباع التنوع الاقتصادي كبديل للتبعية للمحروقات، وهذا من خلال تحليل أهم المعطيات الصادرة عن الهيئات الرسمية بها. وقد توصلت الدراسة إلى أن قطاع الصناعة التحويلية يعد القطاع الرئيسي في الاقتصاد القطري بعد المحروقات، حيث يساهم بـ 10% من الناتج المحلي الحقيقي، مع تسجيل زيادة مستمرة في حجم الاستثمار والعمالة في القطاع، مع تسجيل سيطرة الصناعات الكيماوية على هذه الصناعة.

الكلمات المفتاحية: الصناعة، الصناعة التحويلية، التعدين، التنوع الاقتصادي، الاقتصاد القطري

تصنيف JEL: L6، O14

Abstract:

Manufacturing is one of the most important branches of the industry, which is a major key to the economic development process and directly or indirectly affects many other sectors. This study is intended to analyze the reality of the manufacturing industry in the State of Qatar which is one of the Arab countries which in recent years has tended to follow economic

د.بلقاسم رايح

diversification as an alternative to dependence on hydrocarbons, and this through analyzing the most important data issued by the official institutions.

The study found that the manufacturing sector is the main sector in the Qatari economy after hydrocarbons, contributing 10% of the real GDP, with a continuous increase in the volume of investment and employment in the sector, with registration of chemical industry dominance over this sector.

Keywords: Industry, Manufacturing, Mining, Economic Diversification, Qatar Economy.

Jel Classification Codes : L6, O14.

مقدمة:

تعد الصناعة من أهم القطاعات التي تشكل نقطة حساسة للانطلاق في عملية تنمية فعالة تمس مختلف المجالات، حيث أن هذا القطاع يعتبر كمورد للعديد من القطاعات الأخرى ومكملاً لها وخصوصاً القطاع الزراعي الذي يعمل بالتوازي معه لما لها من تأثير على تلبية الطلب المحلي ومن ثم الطلب العالمي.

وتولي العديد من الدول المتقدمة اهتماماً كبيراً بهذا المجال بمختلف فروعها، حيث يعد رافداً لنهضتها وللتطور الذي وصلت له بصفة كبيرة خصوصاً بعد ظهور الثورة الصناعية وتطورها، وتطبيق تقنيات وعمليات الصناعة على العديد من المواد الأولية، وهو ما أبرز قسمين أساسيين منها هي الصناعة الاستخراجية والتي تعمل على استخراج هذه المواد، والصناعات التحويلية التي تقوم على تحويل المادة الأولية المستخرجة مهما كانت، لاستغلالها في العديد من أوجه النشاط، وهو ما يوضح الأهمية الكبيرة لقطاع الصناعات التحويلية كقطاع منتج ومحول يخلق القيمة. وهذا ما يبرز في العديد من الدول العربية التي تسعى إلى تنويع مصادر دخلها، وتنفيذ سياسات التنويع المعتمدة من قبلها. انطلاقاً من ذلك يمكن طرح الإشكالية التالية:

"ما مدى مساهمة الصناعة التحويلية في الاقتصاد القطري خلال الفترة 2016-2011؟"

أهمية البحث: تبرز أهمية البحث من خلال اعتبار الصناعة من أهم الروافد والدعائم التي تقوم عليها التنمية الاقتصادية في أي بلد في العالم نظرا لارتباطه بالعديد من القطاعات الكبرى الأخرى التي يعد مكملا لها أو موردا لها بالمواد الأولية والآلات اللازمة.

الهدف من البحث: يهدف البحث إلى التعرف على وضعية الصناعات التحويلية في إحدى الدول العربية التي تعرف بالمساهمة الجادة لهذا القطاع في اقتصادها، وخلقها للثروة باعتباره قطاع غير نفطي أساسي لتحقيق سياسة التنويع الاقتصادي المعتمدة.

حدود البحث: يقتصر البحث على دراسة وضعية الصناعات التحويلية في دولة قطر من خلال تحليل المعطيات الصادرة عن وزارة الطاقة والصناعة القطرية، وذلك خلال الفترة 2011-2016.

خطة البحث: للإجابة على التساؤل السابق، تم تقسيم البحث وفقا للخطة التالية:

أولا- مدخل مفاهيمي للتصنيع (الصناعة) ..

ثانيا- واقع الصناعات. التحويلية في قطر خلال الفترة 2011-2016.

أولا- مدخل مفاهيمي للتصنيع (الصناعة).

1- مفهوم الصناعة والتصنيع:

تظهر الأدبيات الاقتصادية فرقا بين مفهومي الصناعة والتصنيع حيث تعرف الصناعة على أنها: "فروع النشاط الاقتصادي التي تتولى القيام بتحويل المواد الأولية الزراعية والخامات المعدنية وغيرها من الموارد الطبيعية من شكلها الخام أو البسيط إلى منتجات أرقى قابلة للتداول، تلبي حاجات الإنسان في الإنتاج والاستهلاك والاستثمار، وعليه فهي تتفاعل بوعي تام مع المحيط المادي للإنسان لتجعله أكثر منفعة له، وتشبع لديه الحاجات الضرورية، وأكثر من ذلك أنها قادرة على إيجاد منافذ للوصول إلى المستهلك، سواء بصفتها مواد أولية وسيطة أو نهائية، وهي بذلك تضم كافة النشاطات الاقتصادية المنتجة". (بن هنية، 2007/2008، ص 05)

في حين يعرف التصنيع بأنه: "عملية التطور الاقتصادي للبلد تعبأ فيه حصة متزايدة من الموارد الوطنية بغية تطوير الهيكل الاقتصادي الداخلي بمختلف فروعه، وتجهيز هذه الفروع

د. بلقاسم رايح

بتقنية حديثة وتكنولوجيا معاصرة، يلعب فيها قطاع الصناعات التحويلية دورا فعالا، لإنتاج وسائل الإنتاج، وبيع الاستهلاك، مع ضمان معدلات نمو منتظمة ومرتفعة للاقتصاد الوطني تؤدي إلى تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي". (كركور، 1981، ص 29)

تجدر الإشارة إلى أن استخدام مصطلحي الصناعة والتصنيع في هذا البحث يشير إلى نفس المعنى والمفهوم وتم توضيح الفرق بينهما فقط على سبيل المعرفة.

لقد أثبتت تجارب البلدان المتقدمة بأن التصنيع شرط ضروري للتنمية الاقتصادية، فليس هناك تنمية دون تصنيع، كما يتميز التصنيع بالديناميكية من خلال تأثيره على عدة قطاعات أخرى. ومن بين الآثار الإيجابية التي تترتب عن التنمية الصناعية على القطاعات الأخرى ما يلي: (مدحت القريشي، 2007، ص 166)

- ✓ تصنيع المواد الأولية الزراعية.
- ✓ توفير مستلزمات الإنتاج للقطاع الزراعي.
- ✓ تعزيز الروابط مع الزراعة ومع بقية القطاعات.
- ✓ توفير الطاقة الكهربائية للقطاع الزراعي ولبقية القطاعات.
- ✓ يساهم في تعزيز الصادرات وتنميتها.
- ✓ يساهم في توفير فرص العمل واكتساب المهارات.
- ✓ تحقيق الاستقرار الاقتصادي.
- ✓ يساهم في تحقيق التغير الهيكلي في الاقتصاد الوطني، ويساهم في عملية التحديث والتحويلات.

ويعتبر التصنيع حجر الزاوية في عملية التنمية الاقتصادية وذلك لما تملكه الصناعة من روابط قوية ببقية قطاعات الاقتصاد، ولما تتميز به من خصائص مهمة تجعلها القطاع الذي يقود التنمية. وتعد الإنتاجية العالية في القطاع الصناعي عنصرا أساسيا في زيادة الدخل الفردي، كما أن الصناعة التحويلية توفر قائمة كبيرة من الصناعات تنتج بكفاءة لإحلال الواردات وزيادة الصادرات أكثر مما تستطيعه صناعات المواد الخام لوحدها. (تركي القريشي، 2010، ص 297)

II- استراتيجيات التصنيع: وهي أشكال الصناعة التي يمكن أن تقيّمها الدولة وتعتمد عليها، وتختلف استراتيجيات التصنيع حسب كل دولة وفقا لإمكانياتها ومواردها المتاحة، ومن بينها:

1. استراتيجية التصنيع الثقيلة. واستراتيجية التصنيع الخفيفة:

تلجأ بعض الدول إلى الاعتماد على استراتيجية صناعية قائمة على أساس الصناعات الثقيلة في حين تعتمد دول أخرى على الصناعات الخفيفة كوسيلة لتنمية اقتصاد بلدها. فالصناعات الثقيلة تتضمن صناعة السلع الإنتاجية وبيع الاستهلاك الدائم كالورق ومشتقاته، المواد الكيماوية والبتروولية والمنتجات التعدينية، في حين تتضمن الصناعات الخفيفة صناعة السلع الاستهلاكية الأساسية كالمنتجات الغذائية والمشروبات، والمنتجات النسيجية والجلدية، والمنتجات الخشبية والأثاث.

وتتميز الصناعات الثقيلة بضخامة حجم رأسمالها المستثمر ومستلزماته التكنولوجية الكبيرة وطول فترة استرداد تكاليفها، إلا أنها تعتبر موردا أساسيا وحيويا لمختلف القطاعات، أما الصناعات الخفيفة فتتميز بانخفاض حجم استثماراتها وقلة استخدام التكنولوجيا الحديثة واستقطاب عدد كبير من العمال، واحتواء منتجات الصناعات الثقيلة، إلا أنها لا تساهم في النمو السريع للاقتصاد وذلك كونها تعاني من مشاكل عديدة كالمنافسة.

2. استراتيجية التصنيع كثيفة الرأسمال. واستراتيجية التصنيع كثيفة العمل:

يؤدي التباين في الموارد الطبيعية والبشرية لكل دولة إلى تبني استراتيجية صناعية معينة، فبعض الدول تتميز بكثافة سكانية كبيرة مقارنة بدول أخرى كالصين مثلا، وهناك اقتصاديات دول معينة تتميز بوفرة الموارد الطبيعية مقارنة بأخرى كدول الخليج العربي. فالدول التي تتميز بكثافة سكانية عالية تبني استراتيجية التصنيع القائمة على الصناعات كثيفة العمل. حتى تحد من ظاهرة البطالة، في حين تبني الدول التي تملك موارد طبيعية معتبرة استراتيجية قائمة على أساس الصناعات كثيفة الرأسمال. من أجل استغلال مواردها الطبيعية.

د. بلقاسم رايح

ويتميز نمط كثيف الرأسمال بإنتاجية مرتفعة وباستخدام التكنولوجيا الحديثة وب توفير فرص العمل وبخلق مدخرات كبيرة وبدخول كبيرة لأصحاب عناصر الإنتاج، إلا أن تطبيقه في الدول النامية تواجهه عوائق كثيرة من بينها الظروف التي تعاني منها وعدم قدرة استيعاب التكنولوجيا الحديثة. أما نمط التصنيع كثيف العمل فيتميز بالبساطة فلا يتطلب مستلزمات كبيرة وتكنولوجيا عالية، بالإضافة إلى توفيره عددا كبيرا نسبيا من فرص العمل. (معروف، 2005، 34)

3. استراتيجية التصنيع المعوضة للاستيراد واستراتيجية التصنيع المعززة للتصدير:

تم تطبيق استراتيجية التصنيع المعوضة للاستيراد من طرف الدول النامية بعد استقلالها من خلال عزل نفسها عن السوق الدولية والاكتفاء بالسوق الداخلية فقط، وذلك من أجل تقليص التبعية للسوق الدولية. وتعني هذه الاستراتيجية بإقامة بعض الصناعات التحويلية لسد حاجات السوق المحلية بدلا من السلع المصنوعة التي كانت تستورد من الخارج، وعلى ذلك فإن سياسة الإحلال تهدف إلى تخفيض أو منع الواردات من بعض المنتجات المصنوعة. وتقوم هذه الاستراتيجية أساسا لإشباع حاجات السوق المحلية لذلك تمثل الصناعات الاستهلاكية الأساسية المرحلة الأولى من مراحلها، ويرجع ذلك إلى مجموعة من العوامل أهمها توفر الطلب المحلي وتواضع الاستثمارات المطلوبة وميل حجم الوحدات الإنتاجية نحو الانخفاض.

أمام الأزمات التي جرتها استراتيجية التصنيع ذات التوجه الداخلي على اقتصاديات الدول النامية بدأت تلوح في الأفق ضرورة وأهمية تغيير نمط هذه الاستراتيجية من خلال توجيهها إلى السوق الخارجي العالمي. وبعبارة أخرى ضرورة تهيئة الظروف والمناخ الاقتصادي الداخلي لانتاج هذه الدول لاستراتيجية تصنيع موجهة صوب السوق الخارجية أو المرتكزة على سياسة التصدير، ويمكن تسميتها أيضا باستراتيجية توجيه التنمية الصناعية نحو الخارج وذلك على عكس الاستراتيجية السابقة التي كانت تتوجه نحو الإنتاج المحلي لكي يحل محل الواردات. سواء من السلع الاستهلاكية أو الإنتاجية والوسطية. (عجمية وناصف، 2000، 310)

III- أهمية قطاع الصناعة في الاقتصاد: يعتبر قطاع الصناعة من القطاعات المهمة في الاقتصاد مهما كانت درجة تطوره أو خصائصه المميزة، حيث تظهر الإحصائيات أن قطاع

الصناعة يساهم بنسبة 35% من الناتج الداخلي الخام في الاقتصاد المغربي، بينما تساهم بـ 28.6% من الناتج القومي الخام و 34% من نسبة التشغيل، أما بالنسبة لمصرف تعد الصناعة من أهم روافد الاقتصاد بها وفي مقدمة القطاعات من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي. وعموما تتجلى أهمية الصناعة من خلال الأهداف المتوقعة التالية: (كبداني، 2012، 45، 45)

- ✓ المساهمة في علاج مشاكل البطالة، حيث يؤدي نموها إلى توفير فرص العمل، كون غالبية البلدان النامية تعاني إما من بطالة إجبارية ظاهرة أو مقنعة أو اختيارية.
- ✓ المساهمة في تنويع مصادر الإنتاج والدخل والصادرات في البلدان النامية، مما يرفع نسبة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي يقل الاعتماد على تصدير المواد الأولية.
- ✓ يؤدي التحديث التقني المستمر وكذا تقسيم العمل والتخصص فيه إلى رفع مستوى الإنتاجية.
- ✓ يؤدي نمو قطاع الصناعة إلى نمو القطاعات الأخرى مما يرفع معدل النمو الاقتصادي بسبب وجود علاقات ترابط بينها، حيث يمدّها بمستلزمات الإنتاج مثل الآلات والمعدات اللازمة، كما يعتبر في نفس الوقت سوقا لتسويق المنتجات الزراعية التي يتم تصنيعها فيه.
- ✓ المساهمة في توفير مصادر النقد الاجنبي وعلاج الميزان التجاري من خلال تصنيع سلع تحل محل الواردات أو تصنيع سلع للتصدير.

IV- تحديات التصنيع في البلدان النامية: تواجه عملية التصنيع في البلدان النامية على وجه الخصوص مجموعة من العراقيل والمشاكل التي قد تحد من فعاليتها وكفاءتها، نذكر منها: (عبد الرحيم، 2007، 70)

- ✓ تحديات وطنية: تتمثلة في توفير متطلبات السوق المحلية وتطلعات التنمية الصناعية والشاملة، وهي بذلك رهينة السياسات الحكومية المتبناة، خصوصا وأنها صناعات ناشئة تحتاج إلى المساعدات التمويلية والتنظيمية والإدارية والقانونية، وحيث أن أكبر ما يهدد بقاءها هو التمويل. اللازم والمستمر.

د.بلقاسم رايح

- ✓ **تحديات داخلية:** وتتمثل على وجه التحديد في إحداث التكامل الأفقي والعمودي لتحقيق الدفعة القوية للمراحل اللاحقة لعملية التنمية، لأن حدوث التطور والنمو الصناعية على مستوى وحدات معينة دون أن يكون له أثر في نمو باقي الصناعات والقطاعات الأخرى، قد يجعل ذلك النمو وبالتالي الصناعة مرحلية سرعان ما تزول بزوال أسبابها.
- ✓ **تحديات ذاتية:** والتي ترتبط بتطور القدرة الإبداعية والفنية للصناعة للتحويل من مرحلة صغر الحجم ومحدودية الأهداف والآفاق إلى مرحلة النضج والتخطيط الاستراتيجي، ولذا يتوجب عليها القيام بعملية التحديث وتطوير القوائم منها، سواء ما تعلق بمزید من الإنفاق على البحث والتطوير أو استقطاب التكنولوجيا المتطورة، وفي هذا الشأن يواجهها تحدي اختيار نوع التكنولوجيا لأن العالم المتقدم يتحول من التكنولوجيا الضارة إلى النظيفة، هذه الأخيرة هي ذات تكلفة عالية، قد تعجز الكثير من البلدان النامية (أو مؤسساتها) الحصول عليها.
- ✓ **تحديات إقليمية:** والمرتبطة أساسا بظروف المنافسة العالمية التي تفرضها الشركات متعددة الجنسيات، التي تمتاز بتطور الكفاءة الإنتاجية والإدارية والجودة العالية والأسعار المنخفضة، وهي عوامل تؤثر في الصناعات المحلية الصغيرة أو المتوسطة، التي أنشأت في ظل ظروف معينة، كما أن الانفتاح الاقتصادي العالمي في ظل منظمة التجارة العالمية، التي تفرض رفع الحماية الحكومية عن تلك الصناعات سيؤدي بها إلى الزوال أو على الأقل سيحدث اختلالا في موازنتها ويعرضها للأزمة.
- ✓ **تحدي محاولة اللحاق بالبلدان الصناعية المتقدمة:** إنه من الصعوبة بمكان على البلدان النامية اللحاق بالبلدان المتقدمة التي تشهد تحولا صناعيا هيكليا منذ عقود، حيث أنها لم تعد تهتم فقط بالإنتاج المادي الرأسمالي من المعدات والآلات المتطورة، وإنما تحولت إلى التخصص في إنتاج المعلومات وصناعة المعرفة، وذلك لضمان احتكارها ليس فقط بالنسبة للبلدان النامية، وإنما حتى مع البلدان الصناعية الكبرى، وبهذا تكون هذه الدول قد قطعت أشواطاً طويلة، في الوقت الذي لا تزال فيه باقي البلدان النامية تبحث عن تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع المعمرة..

ثانيا- واقع الصناعات التحويلية في قطر خلال الفترة 2011-2016

1- **سياسة قطر الصناعية:** تحرص دولة قطر على تهيئة بيئة استثمارية ملائمة لتحفيز القطاع الخاص للاستثمار في أنشطة الصناعة التحويلية، وذلك عن طريق إصدار الأدوات التشريعية

المحفزة على المشاركة والمساهمة في تحقيق التنمية الشاملة، وذلك من خلال توفير مجموعة من الحوافز الصناعية ومن أهمها: (الصناعة في قطر، 2018، www.mei.gov.qa)

- ✓ قيام الوزارة بدراسات متخصصة بهدف التعرف على المشاكل والمعوقات التي تواجه قطاع الصناعة التحويلية. وإيجاد الحلول المناسبة لمواجهتها.
- ✓ تشكيل اللجان والفرق الفنية المتخصصة وتتكون من ممثلين عن الجهات المعنية، مهمتها مساندة القطاع الخاص بإيجاد الحلول المعنية لما يواجهونه من معوقات ومشاكل قد تعترض مسيرة استثماراتهم.
- ✓ توفير البيانات والمعلومات والمساعدة الفنية الممكنة للقطاع الخاص.
- ✓ تخصيص الأراضي المناسبة لإقامة المشاريع الصناعية عليها وتوفيرها كافة الخدمات والتسهيلات اللازمة وبأسعار منافسة.
- ✓ تسهيل وتطوير كافة الإجراءات المتبعة لإصدار الموافقات والتراخيص اللازمة لإقامة المشاريع الصناعية.
- ✓ إعفاء واردات المشروع الصناعي من الرسوم الجمركية.
- ✓ الإعفاء من ضريبة الدخل على الاستثمار الأجنبي لمدة ثلاث سنوات، قابلة للتجديد لمدة ثلاث سنوات أخرى بقرار من مجلس الوزراء.
- ✓ توفير الكهرباء والماء بأسعار تشجيعية.
- ✓ تقديم القروض وبشروط ميسرة من قبل بنك قطر للتنمية حيث تم زيادة رأس مال البنك ليصل إلى 12 مليار ريال.
- ✓ تنمية صادرات المنشآت الصناعية من خلال الخدمات التي تقدمها وكالة التصدير التابعة لبنك قطر للتنمية.
- ✓ إقامة المعارض المتخصصة لترويج المنتجات القطرية محلياً وخارج البلاد.
- ✓ تأسيس شركة "مناطق" بهدف إنشاء وتطوير المناطق الاقتصادية بالدولة ومن ضمنها أراضٍ لإقامة المشاريع الصناعية عليها.
- ✓ كما تنتهج دولة قطر سياسة اقتصاد السوق المفتوح وسن التشريعات المناسبة لإيجاد بيئة مناسبة للمنافسة المشروعة والبعيدة عن الممارسات الاحتكارية وحماية المنشآت الصناعية من الاغراق والممارسات الضارة، وذلك وفقاً لقواعد وشروط وبنود اتفاقية منظمة التجارة العالمية WTO، وإعطاء الأولوية للمنتجات المحلية في المشتريات الحكومية.

د. بلقاسم رايح

II- مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج الحقيقي لقطر خلال الفترة 2016-2011:

يعبر الناتج المحلي الإجمالي عن القيمة السوقية لكل السلع النهائية والخدمات المعترف بها بشكل محلي والتي يتم إنتاجها في دولة ما خلال فترة زمنية محددة، ويعد أحد أهم المؤشرات التي تستعمل للحكم على مدى قوة ومتانة الاقتصاد.

ويتميز الناتج الحقيقي بأنه الناتج الذي يحققه اقتصاد ما وفقا لأسعار ثابتة، حتى يتم تحييد تأثير التضخم والعوامل الأخرى على الأسعار. وفيما يلي سيتم عرض تطور الناتج المحلي الحقيقي للاقتصاد القطري خلال الفترة الزمنية المحددة بـ 06 سنوات.

الجدول رقم (01): تطور الناتج المحلي الحقيقي في قطر خلال الفترة 2016-2011

2016	2015	2014	2013	2012	2011	
808.456	778.860	752.151	723.369	692.814	661.794	الناتج المحلي الحقيقي (مليون ريال قطري)
3.8	3.6	4.0	4.4	4.7	/	نسبة التطور (%)

المصدر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، "مراجعة التقديرات الربعية للناتج المحلي الإجمالي حسب النشاط الاقتصادي ومكونات الإنفاق للاقتصاد القطري"، أغسطس 2016، ص ص 19-40، على الموقع الرسمي للوزارة:

<https://www.mdps.gov.qa/ar/statistics1/pages/topicslisting.aspx?parent=Economic&child=GeneralEconomicStatistics>

يظهر الجدول السابق أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المقدر بالأسعار الثابتة، قد عرف تطورا مستمرا من سنة 2011 إلى سنة 2016، وذلك بنسبة تطور موجبة وصلت إلى حدود 22.16% بين 2011 و2016، وهو ما يعبر حقيقة وبعيدا عن التضخم وتأثيراته، على مدى الثروة التي يتم خلقها من قبل مختلف القطاعات الاقتصادية داخل حدود قطر، وهو ما يثبت نجاعة المشاريع والمؤسسات المحلية، وكذا الاستثمار الأجنبي القائم في بها، وذلك في إطار سياسة حكومة قطر في التوجه نحو التنويع الاقتصادي لتفادي التبعية المطلقة لقطاع النفط أو قطاع آخر.

ووفقا لذلك فقد اختلفت نسبة مساهمة كل قطاع في الناتج المحلي القطري سواء بالأسعار الجارية أو بالأسعار الثابتة، بما فيها قطاع الصناعة التحويلية، وسيتم من خلال الجدول الموالي توضيح نسب مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الحقيقي خلال الفترة 2011-2016، وذلك لتحديد الدور الذي يلعبه هذا القطاع في الاقتصاد القطري، وفي الإضافة الذي يقدمها في ذلك.

الجدول رقم (02): مساهمة أهم القطاعات في الناتج المحلي الحقيقي لدولة لقطر للفترة

2016-2011

(%)	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الزراعة والحراة وصيد الأسماك.	0.1	0.1	0.1	0.1	0.2	0.2
الصناعة التحويلية	9.5	10.5	10.2	10.1	9.7	10.0
إمدادات الكهرباء والغاز والمياه، وإدارة النفايات ومعالجتها	0.3	0.4	0.4	0.4	0.6	0.7
التشييد	4.7	4.6	5.4	6.7	9.6	9.8
تجارة الجملة والتجزئة، إصلاح المركبات. ذات المحركات	5.3	5.3	5.9	6.4	8.8	9.0
النقل والتخزين	2.3	2.1	2.0	2.1	2.9	3.0
أنشطة خدمات الإقامة والإطعام	0.6	0.7	0.7	0.8	1.2	1.3
المعلومات والاتصالات	1.2	1.1	1.1	1.2	1.6	1.8
الأنشطة المالية وأنشطة التأمين	5.6	5.4	5.4	5.9	8.2	9.5
الأنشطة العقارية	3.9	3.6	4.0	4.6	6.4	6.7
الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية	1.4	1.5	1.7	1.7	3.2	3.3
أنشطة الخدمات الإدارية وأنشطة الدعم	0.7	0.6	0.6	0.6	3.2	3.3
الإدارة العامة والضمان الاجتماعي	4.4	4.7	5.1	5.4	7.4	7.6
التعليم	1.1	1.2	1.3	1.4	1.8	1.9
الأنشطة في مجال صحة الانسان والعمل الاجتماعي	1.0	1.1	1.2	1.3	1.8	1.9

د.بلقاسم رايح

1.5	1.3	1.0	1.0	0.9	0.8	الفنون والترفيه والتسلية، وأنشطة الخدمات الأخرى
0.6	0.6	0.4	0.4	0.3	0.3	أنشطة الأسر المعيشية

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على نفس المرجع السابق، ص ص 38-42، على الموقع الرسمي للوزارة.

من خلال الجدول السابق يظهر أن قطاع الصناعات التحويلية في قطر يعد أهم قطاع من حيث نسبة مساهمته في الناتج المحلي الحقيقي طيلة فترة الدراسة، بين مجموع القطاعات غير النفطية المساهمة في الاقتصاد، حيث بلغت نسبة مساهمته في حدود 10%، ليليه مجموعة من القطاعات الأخرى المهمة كالتشديد، والأنشطة العقارية والمالية والتأمين، بالإضافة إلى تجارة الجملة والتجزئة. فهي تمثل قطاعات أساسية في الاقتصاد القطري، بينما بقية القطاعات تظل نسبة مساهمتها بين المتوسطة والضعيفة، وهو ما يبرز الوزن الاقتصادي لقطاع الصناعات التحويلية في قطر.

III- تطور قطاع الصناعة التحويلية في قطر خلال الفترة 2016-2011:

انطلاقاً من النتائج السابقة تظهر المساهمة المتنامية لقطاع الصناعات التحويلية في الاقتصاد القطري، والتي كانت نتيجة حتمية لتنامي حجم الاستثمارات في هذا القطاع، من خلال السياسة التشجيعية للاستثمار. في هذا المجال للرفع من نجاعته وفعالته. ويظهر الجدول التالي تطور حجم الاستثمارات في الصناعة التحويلية في قطر خلال الفترة 2016-2011، وما انعكس عنها على حجم العاملة وعدد المصانع.

الجدول رقم (03): تطور حجم الاستثمارات، العمالة وعدد المصانع في الصناعة التحويلية في

قطر خلال الفترة 2016-2011

2016	2015	2014	2013	2012	2011	
256.074	254.686	249.878	228.699	212.800	200.966	حجم الاستثمار (مليون ريال)
88062	81357	77260	73416	70105	67907	عدد العاملين (عامل)

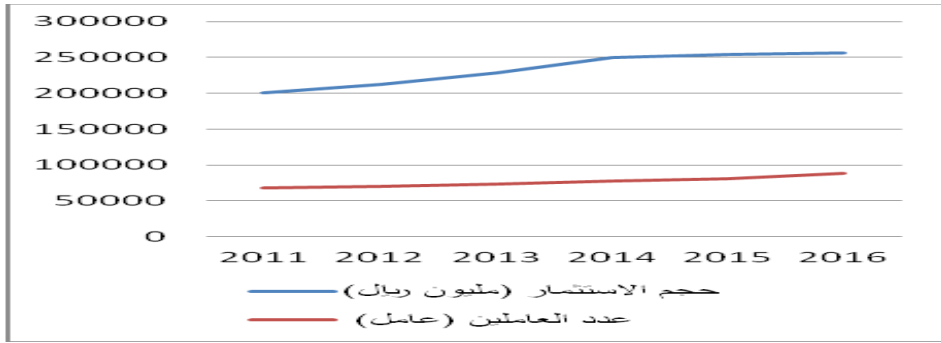
عدد المصانع (مصنع)	611	625	646	660	683	703
-----------------------	-----	-----	-----	-----	-----	-----

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على: "إحصائيات صناعية"، على الموقع الرسمي لوزارة الطاقة والصناعة، دولة قطر، على الموقع: www.mei.gov.qa، أطلع عليه يوم: 12/03/2018 على الساعة 18.40.

لتوضيح الأرقام السابقة أكثر ومعرفة اتجاه تطور كل من الاستثمارات في القطاع الصناعي، وعدد العمال به، وكذا عدد المصانع الناشطة في المجال، تم توضيح الجدول السابق من خلال الأشكال البيانية التالية:

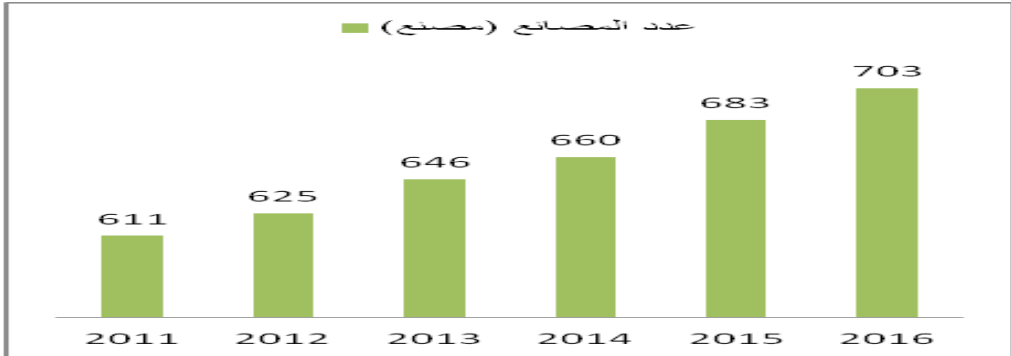
الشكل رقم (01): تطور حجم الاستثمار والعمال في الصناعة التحويلية في قطر خلال الفترة

2016-2011



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات الجدول رقم 03

الشكل رقم (02): تطور عدد المصانع في الصناعة التحويلية في قطر خلال الفترة 2016-2011



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات الجدول رقم 03

د.بلقاسم رابع

من خلال الجدول رقم 03 يظهر أن حجم الاستثمارات في قطاع الصناعات التحويلية قد عرف زيادة متواصلة طويلة فترة الدراسة، حيث انتقل من 200.966 مليون ريال قطري سنة 2011 ليصل إلى 256.074 مليون ريال قطري سنة 2016، أي بمعدل نمو مقدّر بـ 27.42%.

هذه الزيادة في حجم الاستثمار انعكست بصورة واضحة على عدد المصانع المفتوحة في مختلف نشاطات الصناعة التحويلية، ويبرز الشكل رقم 02 الزيادة المستمرة في عدد المصانع المنطلقة في النشاط خلال الفترة 2016-2011، وذلك بانتقال العدد من 611 مصنع في بداية الفترة إلى 703 مصنع في 2016، أي بما يزيد عن 90 مصنع خلال 06 سنوات. وقد رافق ذلك زيادة معتبرة في عدد الأفراد العاملين. بمختلف النشاطات. المنتمية لقطاع الصناعات التحويلية، حيث يوضح الشكل رقم 01 التطور الإيجابي في عدد العمال، الذي ارتفع بـ 20155 عامل خلال 06 سنوات، وهو ما يقابل 29.7% كنسبة تطور مسجلة خلال نفس الفترة. وبالتالي تظهر هذه النتائج الاهتمام الكبير بقطاع الصناعات التحويلية في قطر، من خلال تشجيع الاستثمار في هذا بتوفير الشروط الملائمة لذلك، كخفض معدلات الضرائب، ومرونة القوانين، وقد انعكس ذلك على التطور الواضح لمساهمة قطاع الصناعات التحويلية في تشغيل اليد العاملة..

IV- توزيع الصناعات الفرعية في الصناعة التحويلية: تضم الصناعات التحويلية مجموعة من القطاعات الفرعية التي تختلف نسبة أهميتها ووزنها في الاقتصاد، ويظهر الجدول الموالي توزيع الصناعات التحويلية من حيث حجم الاستثمار، وعدد المصانع وعدد العمال نهاية سنة 2016، لتحديد الصناعات الرئيسية في قطر.

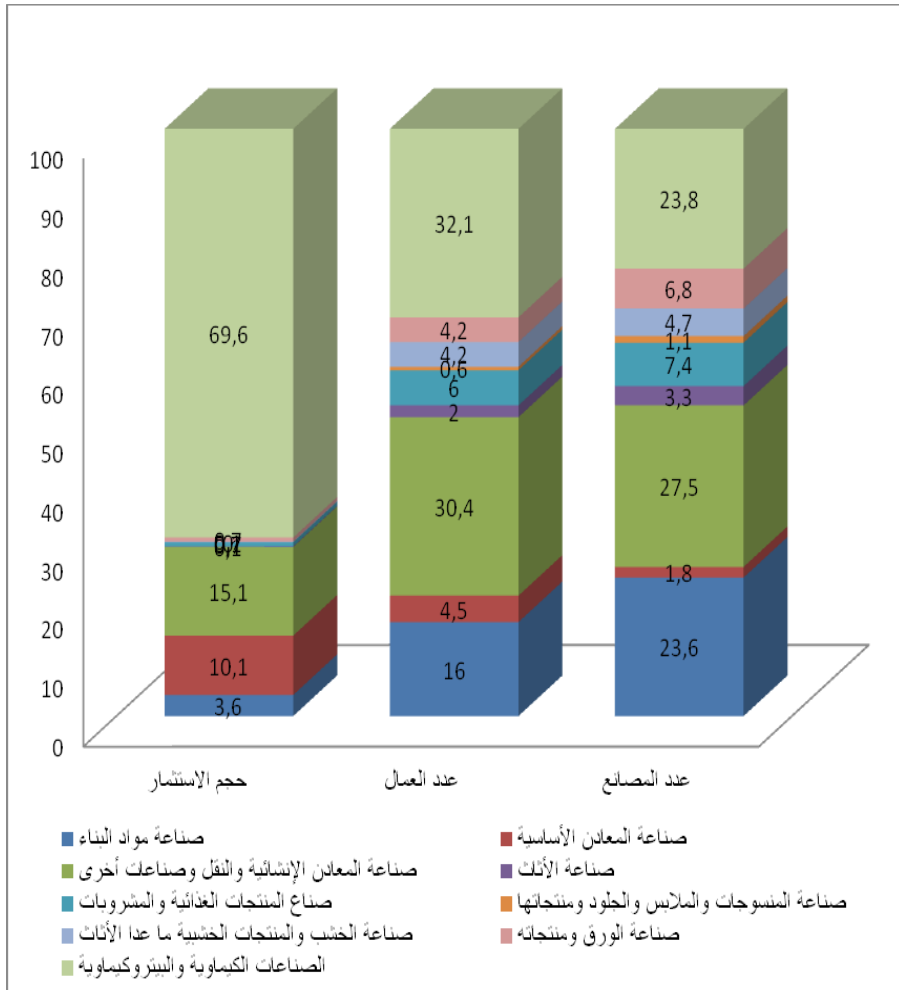
الجدول رقم (04): توزيع الصناعات التحويلية في قطر لسنة 2016

(%)	الاستثمار	عدد العمال	المصانع
صناعة مواد البناء	3.6	16.0	23.6
صناعة المعادن الأساسية	10.1	4.5	1.8
صناعة المعادن الإنشائية والنقل وصناعات أخرى	15.1	30.4	27.5
صناعة الأثاث	0.1	2.0	3.3
صناعات المنتجات الغذائية والمشروبات	0.7	6.0	7.4
صناعة المنسوجات والملابس والجلود ومنتجاتها	0.0	0.6	1.1
صناعة الخشب والمنتجات الخشبية	0.1	4.2	4.7

6.8	4.2	0.7	صناعة الورق ومنتجاته
23.8	32.1	69.6	الصناعات الكيماوية والبيetroكيماوية

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على نفس المرجع السابق.

الشكل رقم (03): توزيع الصناعات التحويلية في قطر لسنة 2016 حسب حجم الاستثمار، العمال، المصانع



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات الجدول رقم 04

يوضح الشكل السابق اختلاف نسبة مساهمة القطاعات الفرعية المكونة للصناعات التحويلية سواء من حيث حجم الاستثمار أو عدد المصانع والعمال، حيث أن الصناعات الكيماوية والبيetroكيماوية تسيطر على حجم الاستثمار في الصناعات التحويلية بما يقارب

د.بلقاسم رايح

70%، يلها قطاعي المعادن الإنشائية والنقل، وصناعة المعادن الأساسية، في حين ان باقي الصناعات حجم الاستثمار بها يبقى ضعيفا من المجموع الإجمالي. ويفسر ذلك بطبيعة وخصائص هذا النوع من الصناعات المتعلقة بالمعادن، والمواد الأولية الخام، حيث أنها تستلزم حجم استثمارات كبيرا سواء من ناحية المباني، أو التجارب أو حتى التكنولوجيا المستعملة، وبالتالي يستلزم رؤوس أموال كبيرة مقارنة بنشاطات أخرى.

بينما يوضح الجدول أن عدد المصانع المقامة لتشغيل هذه الصناعات لا يتناسب تماما مع حجم الاستثمارات، فمثلا بالرغم من حجم الاستثمار الكبير للصناعة الكيماوية والبيetroكيماوية ألا أن عدد المصانع يمثل 23.8% من مجموع المصانع في قطر، وهي تقارب نسبة المصانع المتخصصة في صناعة مواد البناء بالرغم من أن حجم الاستثمار بها لا يتعدى 3.6% من المجموع الإجمالي للاستثمارات الصناعية التحويلية في قطر، أما قطاع صناعة المعادن الإنشائية والنقل فيملك أكبر نسبة مصانع مقدرب 27.5% من مجموع المصانع القطرية.

وهو ما يفسر ويؤكد نفس الملاحظة السابقة، حيث أن قيمة الاستثمارات خصوصا التكنولوجية تؤثر كثيرا في قطاعات مثل الصناعة الكيماوية، بينما نجد صناعات أخرى كمواد البناء، المنتجات الغذائية، الأثاث، تعتمد أكثر على المباني والمصانع في الواقع، والآلات، مما ينعكس على حجم الاستثمارات الذي يكون ضعيف نوعا ما مقارنة بعدد المصانع الذي يكون أكبر بالنسبة لباقي القطاعات.

توافقا مع ذلك فإن عدد العمال في الصناعات الكيماوية والبيetroكيماوية يمثل 32.1% من مجموع العاملين بقطاع الصناعات التحويلية، بنسبة تقارب صناعة المعادن الإنشائية والنقل (30.4%)، ثم يلها صناعة مواد البناء من حيث المساهمة في تشغيل اليد العاملة من المجموع الإجمالي العامل في الصناعات التحويلية. أما باقي الصناعات فتساهم بين 04-06%.

الخلاصة:

يعد القطاع الصناعي من أهم القطاعات التي يعول عليها الاقتصاد في اتجاهه نحو النمو، وفي تحقيق التنمية الاقتصادية، حيث يعد ركيزة أساسية للعديد من الاقتصاديات العالمية المتقدمة، وذلك لارتباطه بباقي القطاعات. كمكمل أو مساعد لها.

وبالرغم من اهتمام السياسات بالقطاع الصناعي في البلدان العربية إلا أن أغلبها يهتم بصفة أساسية بالصناعات الاستخراجية التي تقوم أساسا على استخراج المواد الأولية، وخصوصا النفط والغاز، باعتبارها اقتصادات تابعة في أغلبها إلى المحروقات.

لكن اتجهت الحكومة القطرية نحو اعتماد سياسة تنويعية أكثر لتخفيض نسبة مساهمة قطاع المحروقات بها في مقابل ارتفاع نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية، ومن بين هذه الأخيرة، أولت قطر اهتماما كبيرا بقطاع الصناعة التحويلية من خلال تشجيع إقامة المشاريع وفتح المجال أمام المستثمرين المحليين أو الأجانب من خلال منظومة تشريعية وضريبية محفزة، مما انعكس على مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج الداخلي لقطر والذي يمثل القطاع الرئيسي. الأكبر مساهمة به بعد قطاع المحروقات.

وقد أوضحت النتائج استمرار نمو قطاع الصناعات التحويلية في قطر سواء من خلال حجم الاستثمارات. أو حجم المصانع. المفتوحة، مع تطور نسبة اليد العاملة بها، لكن يظهر جليا سيطرة الصناعات الكيماوية والبيتروكيماوية على قطاع الصناعات التحويلية، بصفة كبيرة، يليه قطاع المعادن الإنشائية ثم مواد البناء، لتظل صناعات أخرى كالمواد الغذائية، والورق، والخشب ذات نسبة مساهمة ضعيفة من مجموع الصناعات التحويلية. الكلية.

وبالتالي وجب التوصية بضرورة دعم النشاطات المختلفة التي تندرج ضمن الصناعات التحويلية دون التركيز فقط على نشاط واحد فقط، وذلك لخلق ديناميكية وحركية أكبر، تضمن تنوعا أحسن في الاقتصاد القطري مستقبلا.

قائمة المراجع:

1. تركي القريشي، محمد صالح. (2010). علم اقتصاد التنمية. دار إثراء للنشر والتوزيع. الأردن.
2. عبد الرحيم، محمد إبراهيم. (2007). الاقتصاد الصناعي والتجارة الالكترونية. مؤسسة شباب الجامعة. الاسكندرية.
3. عجمية، محمد عبد العزيز. ناصف، إيمان عطية. (2000). التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية. الدار الجامعية. الاسكندرية.
4. القريشي، مدحت. (2007). التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات. دار وائل للنشر. الأردن.

د.بلقاسم رابح

5. كركور، عدنان. (1981). التنمية الاقتصادية وتحويل التكنولوجيا وتطويرها، ش و ن ت. الجزائر.
6. معروف، هوشيار. (2005). دراسات في التنمية الاقتصادية (استراتيجيات التصنيع والتحول البيئي). دار الصفاء. الأردن.
7. بن هنية، مختار. (2007/2008)، "استراتيجيات وسياسات التنمية الصناعية-حالة البلدان المغاربية"، أطروحة مقدمة للحصول على أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية. جامعة منتوري قسنطينة.
8. كبداني، محمد، (2012). "التصنيع في البلدان النامية بين مطالب التنمية والمنافسة العالمية". الملتقى الوطني حول (الاستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر استمرارية أم قطيعة). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة مستغانم.
9. "الصناعة في قطر"، على الموقع الرسمي لوزارة الطاقة والصناعة، دولة قطر، على الموقع: www.mei.gov.qa، اطلع عليه يوم: 13/03/2018 على الساعة 17.00.